

# ابن معرّوز الأندلسي النحوي

## (توفي في حدود سنة ٦٢٥هـ)

### حياته، وآراؤه

د. محمد بهاء بن حسن ككو\*

يعرضُ هذا البحثُ لعلمٍ من أعلامِ النحو، ظهر أثره جلياً عند أبي حيان الأندلسي (٧٤٥هـ)، وأزعم أنه أول من نقل عنه، وعنه نقل الباقر، إنه ابن معرّوز الأندلسي، الذي لم يُدرَس إنساناً وعالمًا - على ما علمت - ولعلّ كلمات البحث الآتية تكون خطوةً أولى لأخسر آتية؛ تميّط اللثام عن مزيد من فكر الرّجل، وآرائه.

بدأ الباحث بما أُتيح له من تفاصيل عن حياة ابن معرّوز بجوانبها المختلفة، ثمّ عرّض لما وقف عليه من آراءٍ له، مناقشاً - ما استطاع - بموضوعيّة، وختم بنتائج توصل إليها.

أولاً: حياته:

لم تبخل كتب التراجم العامّة منها، والمختصّة بالنحويين بذكر أخبار تُعدّ وافيةً - إلى حدّ ما - عن نحويّنا<sup>(١)</sup>، استطاع الباحث من خلالها تكوين صورةٍ لعلّها تكون شافيةً عن ابن معرّوز.

(\*) دكتوراه في النحو والصرف من جامعة حمص. محاضر في قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة حماة.

(١) ترجمته في: التكملة لكتاب الصلة لابن الأبار (٦٥٨هـ) ٢٠١/٤ ترجمة رقم (٣٤٩٣)، وصلة الصلة لابن الزبير (٧٠٨هـ) ٤٣٧/٣، ٤٣٨ ترجمة (١٠٢١)، وإشارة التعيين لليمانّي (٧٤٣هـ) ٣٨٩ ترجمة (٢٣٦)، وتاريخ الإسلام للذهبي (٧٤٨هـ) ٨٠٧/١٣ ترجمة (٣٣٢)، والمستملح من كتاب التكملة للذهبي أيضاً ٤٢٤ ترجمة (٨٩٥)، والوافي بالوفيات للصفدي (٧٦٤هـ) ١٥٩/٢٩ ترجمة (١٧٤)، والبلغة للفيروزآبادي (٨١٧هـ) ٣٢٠، ٣٢١ ترجمة ٤١٥، وبغية الوعاة للسيوطي (٩١١هـ) ٣٠٣/٢، ٣٠٤ ترجمة (٢١٩٧)، وكشف الظنون لحاجي خليفة (١٠٦٧هـ) ٢١٢/١، ١٧٧٦/٢، وديوان الإسلام للغزّي (١١٦٧هـ) ٢٨٣/٤، ٢٨٤ ترجمة (٢٠٤٨)، وهدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي (١٣٣٩هـ) ٥٥٣/٢، والأعلام للزركلي (١٩٧٦م) ٢٥٤/٨، ومعجم المؤلّفين لكحالة (١٩٨٨م) ١٨٤/٤ ترجمة (١٨٥٥٠)، والموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة لمجموعة من الباحثين ٢٩٧٥/٣ ترجمة رقم (٣٨٥١).

## فأقول -ومن الله التوفيق:-

هو يوسف بن إبراهيم بن عبد العزيز، القيسي، المرسي، الأندلسي، المالكي<sup>(٢)</sup>. يُكنى أبا الحجاج، ويُعرف بابن معزوز، ونسبته إلى شهرته هي الأكثر عند المترجمين؛ يقولون: (يوسف بن معزوز).

وُلد في (الجزيرة الخضراء)<sup>(٣)</sup>، وانتقل إلى (سبّنة)<sup>(٤)</sup>، فسكنها، وعلم بها مدة طويلة، ثم قَدِمَ شرقيّ الأندلس إلى (بلنسية)<sup>(٥)</sup>، ومنها إلى (مرسية)<sup>(٦)</sup>، وبها توفّي -رحمه الله تعالى-.

## شيوخه:

وقفت على ستة منهم فحسب، وهم بحسب وفياتهم:

(٢) انفرد صاحب (هدية العارفين) بهذه النسبة إلى المذهب، ولعله اجتهد منه؛ إذ إنّها ما وردت عند متقدميه قطّ.

(٣) «أول مدينة افتتحت من الأندلس في صدر الإسلام سنة تسعين من الهجرة» الروض المعطار في خبر الأقطار ٢٢٤. وأقرب مدنه إلى عُدوة المغرب، ولا يحيط بها البحر كما تكون الجزائر، لكنّها متصلةً ببرّه. يُنظر: معجم البلدان ١٣٦/٢، والروض المعطار ٢٢٣.

وانفرد ابن الأبار وحده بنسبة ابن معزوز إلى جزيرة (طريف)، وهي هي؛ و(طريف) هذا من موالي موسى بن نصير من البربر، ويكنى أبا زرعة، قاد أول سرية عبرت؛ لفتح الأندلس، فنزل بالخضراء، فسُميت باسمه؛ لنزوله بها. يُنظر: الروض المعطار ٣٩٢.

(٤) بلدة مشهورة في بلاد المغرب، تقابل جزيرة الأندلس، وتظهر عند صفاء البحر من الجزيرة الخضراء. يُنظر: معجم البلدان ١٨٢/٣، والروض المعطار ٣٠٣.

(٥) مدينة بالأندلس، شرقيّ قرطبة. يُنظر: معجم البلدان ٩٠/١، والروض المعطار ٩٧.

(٦) مدينة بالأندلس بناها الأمير الأمويّ عبد الرحمن بن الحكم. يُنظر: معجم البلدان ١٠٧/٥، والروض المعطار ٥٣٩.

• إبراهيم بن محمّد بن منذر، أبو إسحاق، يُعرف بابن مُلْكون: من أهل (إشبيلية)<sup>(٧)</sup>. له من التآليف: شرح على (الجمال) للزجاجي، وشرح على (التبصرة) للصيمري. مات في (إشبيلية) سنة (٥٨١هـ)<sup>(٨)</sup>.

• عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد، أبو زيد، وأبو القاسم، وأبو الحسن السهيلي: من أهل (مأقّة)<sup>(٩)</sup>. له: (الروض الأنفي)، و(نتائج الفكر). مات في (مراكش)<sup>(١٠)</sup> سنة (٥٨١هـ)<sup>(١١)</sup>.

• مصعب بن محمّد بن مسعود، أبو ذرّ الحُسَنيّ، يُعرف بابن أبي رُكب: من أهل (جيان)<sup>(١٢)</sup>. أخذ عن أبي طاهر الخدب. تجوّل في الأندلس، والعُدوة؛ طالباً للعلم. مات في (فاس)<sup>(١٣)</sup> سنة (٦٠٤هـ)<sup>(١٤)</sup>.

• أيّوب بن عبد الله بن أحمد، أبو الصبر: من أهل

(٧) مدينة بالأندلس، بينها وبين قرطبة مسيرة ثمانية أيّام. يُنظر: الروض المعطار ٥٨.

(٨) ترجمة ابن مُلْكون في: إنباه الرواة ١٩٦/٤، والتكملة لكتاب الصلة ٢٧٤/١.

(٩) مدينة بالأندلس على شاطئ البحر بين الجزيرة الخضراء، والمريّة، يُنظر: معجم البلدان ٤٣/٥، والروض المعطار ٥١٧.

(١٠) أعظم مدن المغرب. اختطّها يوسف بن تاشفين في حدود سنة (٤٧٠هـ)، يُنظر: معجم البلدان ٩٤/٥، والروض المعطار ٥٤٠.

(١١) ترجمة السهيلي في: إنباه الرواة ١٦٢/٢، والتكملة لكتاب الصلة ١٦٤/٣.

(١٢) مدينة بالأندلس شرقيّ قرطبة، وهي كورة كبيرة تجمع قرى كثيرة وبلداناً. يُنظر: معجم البلدان ١٩٥/٢، والروض المعطار ١٨٣، ١٨٤ حيث ترجم الحميريّ لأبي ذرّ هذا.

(١٣) مدينة كبيرة مشهورة على برّ المغرب. يُنظر: معجم البلدان ٢٣٠/٤، والروض المعطار ٤٣٤.

(١٤) ترجمة أبي ذرّ في: التكملة لكتاب الصلة ٤٢٣/٢، وصلة الصلة ٤٩/٣.

(سبته)، دخل الأندلس؛ فسمع من ابن بشكوال، والسُّهيلي، ثم رحل إلى (مكة المكرمة)؛ حاجاً، وسمع بها، وبمصر من ابن بَرِّي. استشهد في معركة (العقاب) سنة (٦٠٩هـ) (١٥).

• عبد الرحمن بن القاسم بن يوسف، أبو القاسم: من أهل (فاس)، وبها نشأ، ثم سكن (غرناطة) (١٦)، وتصدّر للإقراء والإسماع بها، وفيها مات سنة (٦١٩هـ) (١٧).

• سليمان بن موسى بن سالم، أبو الربيع، يُعرف بابن سالم: من أهل (بلنسية)، تجول في الأندلس، والعدوة؛ أخذاً عن علمائهما، استشهد في معركة (أنيشة) - وهو ابن سبعين عاماً إلا أشهراً - سنة (٦٣٤هـ) (١٨).

### مصنّفاته:

أجمعت مصادر ترجمة ابن معزوز على ذكر مصنّفين له، هما: شرح (الإيضاح) للفراسي، ولم أقف على أيّ نقل من لدن من نقل عن ابن معزوز، والمصنّف الثاني -الذي كانت نقول النحويين عنه- يتناول تنبيهات وردوداً سجّلها ابن معزوز على الزمخشري في (المفصل)، وهذا وإن لم يذكر المترجمون لابن معزوز، وجلّ النحويين الناقلين عنه له عنواناً، وإنما مجرد أوصاف لما احتوى،

لكن صاحب (كشف الظنون) وسّمه بـ (التنبيه على أغلاط الزمخشري في المفصل، وما خالف فيه سيبويه) (١٩)، أمّا من نقل عنه من النحويين فلم يعنونه منهم إلا خالد الأزهرّي؛ إذ وسّمه بـ (أغلاط الزمخشري) (٢٠).

وهنا لا بدّ من إشارة إلى أن ابن الزبير (٧٠٨هـ) قال بعد ذكره المصنّفين السالفين: «... وألف غير ذلك» (٢١). فهل كان لابن معزوز غير هذين المذكورين عند المترجمين له؟ الجواب: نعم؛ إذ إنني -وبفضل الله، ومنته- وقفت -لدى بحثي في مسألة حرفيّة (على)- على عنوان مصنّف ثالث لصاحبي ما ذكر عند المترجمين كافة، وإنما ذكره أبو حيّان الأندلسي وحده بقوله: «وقد صنّف ابن معزوز جزءاً في عشرين ورقة؛ استدلّ فيه على أن (على) لا تكون حرفاً بل اسماً» (٢٢).

### تلاميذه:

لم أفلح في الوقوف إلا على ثلاثة منهم، هم:

- محمّد بن عياض بن محمّد، أبو عبد الله: ولد في (سبته)، ورحل إلى (الجزيرة الخضراء)، وأخذ بها (الإيضاح) لأبي عليّ الفارسي على ابن معزوز. سكن (مالقة)، وبها مات سنة (٦٥٥هـ) (٢٣).
- يونس بن محمّد، أبو الوليد الوقشي. لم أعر على

(١٩) وتابَعَه: إسماعيل البغدادي، والزرّكلي، وكحالة. (٢٠) يُنظر: التصريح بمضمون التوضيح ٣١٦/٢، وموصل النبيل إلى نحو التسهيل ١٣٩٥. (٢١) صلة الصلة ٤٣٨/٣. (٢٢) التذليل والتكميل ١١/١٥٦. وعنه في: شرح أبيات مغني اللبيب ٣/٢٢٨. (٢٣) ترجمة ابن عياض في: صلة الصلة ٣/١٧، وتاريخ الإسلام ١٤/٧٨٩، والديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب ٢/٢٦٦.

(١٥) ترجمة أبي الصبر في: التكملة لكتاب الصلة ١/٣٣١، وتاريخ الإسلام ١٣/٢١١. (١٦) مدينة بالأندلس من مدن إلبيرة، من أعظم وأحصن المدن. يُنظر: معجم البلدان ٤/١٩٥، والروض المعطار ٤٥. (١٧) ترجمة أبي القاسم في: التكملة لكتاب الصلة ٣/١٨٩، وصلة الصلة ٣/١٥٧. (١٨) ترجمة ابن سالم في: التكملة لكتاب الصلة ٤/٦٤-٦٨، وصلة الصلة ٣/٣٦٠.

ترجمة له فيما بين يدي<sup>(٢٤)</sup>.

• أبو عبد الله بن أبي عمران، المعروف بابن الجوزي. لم أعر على ترجمة له فيما بين يدي<sup>(٢٥)</sup>.

### وفاته:

لا خلاف بين مترجمي ابن معزوز الذين تعرّضوا لمكان وفاته أنه توفي في مدينة (مُرسية)، ولكنّ خلافهم كان في سنة تلك الوفاة: فقد جعلها ابن الأبار - وهو أول من ترجم له - في نحو العشرين وستّمئة، وابن الزبير في حدود سنة (٦٢٥هـ)، وكذلك الذهبي، وأول من جزم بهذه السنة هو الصفدي<sup>(٢٦)</sup>. أمّا اليماني - وتابعه الفيروزآبادي - فذكر أن وفاته<sup>(٢٧)</sup> كانت سنة (٦٢١هـ).

وأقول: أظنّ أنّ تاريخي: (٦٢٠هـ، و٦٢١هـ) ليس واحدٌ منهما تاريخ وفاة الرجل؛ ذلك أنّ وفاته كانت في أيام الخليفة المستنصر العباسي، التي امتدّت بين سنتي (٦٢٣هـ)، و(٦٤٠هـ)<sup>(٢٨)</sup>، وأمّا ما اختاره الصفدي تأكيداً لسنة (٦٢٥هـ) فلا أراني أوافقه؛ وذلك لنقله عن شيخه الذهبي في

(٢٤) انفرد بذكره ابن الزبير في: صلة الصلة، ونقل عن ابن الزبير السيوطي في: بغية الوعاة. ويُنظر: الموسوعة الميسرة. وهذا التلميذ غير الوقتي النحوي المشهور.

(٢٥) انفرد بذكره ابن الزبير فحسب. وهو غير ابن الجوزي الواعظ المشهور. وفي الموسوعة الميسرة: (ابن الجوز).

(٢٦) وممن جزم بهذه السنة أيضاً: حاجي خليفة في: كشف الظنون، وإسماعيل البغدادي في: هديّة العارفين، والزركلي في: الأعلام.

(٢٧) عن (ابن مزين) [كذا من دون ضبط]. وعلّق محقق إشارة التعيين بقوله مخمناً: «وردت هذه الكلمة في الأصل مطموسة، ولعلّ الوجه فيها (ابن مزين)، وهو أحد رواة الأندلس». هـ ٢ ص ٣٨٩.

(٢٨) يُنظر: تاريخ الخلفاء ٧٠٦.

تاريخ الإسلام) وهو لم يجزم بتاريخ ما، وإنّما قال في أحداث سنة (٦٢٥هـ): «مات في حدود هذه السنة». فالراجح عندي أن تبقى العبارة هكذا: (توفّي في حدود سنة ٦٢٥هـ) إلى أن يشاء الله أمراً كان مفعولاً، وهو أعلم به.

أمّا عن عمره فقد ذكر اليماني انه لما حضرته الوفاة كان خمسين سنة<sup>(٢٩)</sup>، وتابعه عليه الفيروزآبادي. أقول: وهذا رقم يدعو للاستغراب؛ ذلك أنّ اليماني نفسه ذكر أنّ وفاة ابن معزوز كانت في سنة (٦٢١هـ) فعلى هذا يكون عمره زمن أخذه على أقدم شيخين له، وهما: ابن مَلْكون، والسُّهيلي - إن افترضنا أنّهما درّسا لآخر يومٍ في حياتهما - عشر سنواتٍ، وهذا ممّا لا يستقيم.

### ثناء العلماء عليه، وما أخذهم:

أثنى بعض ممن ترجم لابن معزوز عليه، وأشاد بمنزلته العلميّة، من ذلك ما قاله ابن الأبار (٦٥٨هـ): «عني بالعربيّة أتمّ عناية»<sup>(٣٠)</sup>، وأمّا ابن الزبير (٧٠٨هـ) فنعتته بأنّه «الأسْتانُ الأديبُ النحويّ»<sup>(٣١)</sup>، ثمّ فصلّ بقوله: «كان نحوياً جليلاً من أهلِ التقدّم في علم (الكتاب) ... وكان متصرّفاً في علم العربيّة، حسنَ النظر... وتواليه مفيدةٌ حسنة»<sup>(٣٢)</sup> إلا أنّ إطرأه هذا لم يمنع من مأخذٍ عليه، مع تلطّف في العبارة؛ إذ قال: «وإن كان في ردوده حدّة هذا ليس مأخذاً عليه - رحمه الله»<sup>(٣٣)</sup>. وها هو ذا الذهبي (٧٤٨هـ)

(٢٩) يُنظر: صلة الصلة ٣/٤٣٧.

(٣٠) التكملة لكتاب الصلة ٤/٢٠١.

(٣١) صلة الصلة ٣/٤٣٧.

(٣٢) المصدر السابق نفسه.

(٣٣) المصدر السابق نفسه.

يشهد أن ابن معزوز: «إمام النحو... تخرّج به أئمة»<sup>(٣٤)</sup>، وأخيراً قال الزُّركلي (١٩٧٦م): «عالمٌ بالعربية»<sup>(٣٥)</sup>. وأمّا من النحويين فحسبنا أن يصفه أبو حيّان الأندلسي (٧٤٥هـ) بـ: (الإمام)<sup>(٣٦)</sup>، و(الأستاذ)<sup>(٣٧)</sup>.

## ثانياً: آراؤه:

### أقسام التنوين، والقول في تنوين الترنّم:

إنّ أولَ نقلٍ وقفْتُ عليه عن أبي الحجاج يوسف بن معزوز كان عند أبي حيّان الأندلسي (٧٤٥هـ) في (ارتشاف الضرب)، حيث عرض فيه رأيين له: أولهما مخالفته الجمهور؛ وذلك بجعله التنوينات الخاصة بالاسم تنويناً واحداً، وثانيهما إخراج (تنوين الترنّم) من أقسام التنوين، وقد نسب ابن معزوز الرأيين إلى سيبويه (١٨٠هـ). قال أبو حيّان<sup>(٣٨)</sup>: «وانقسام التنوين إلى هذه الأقسام هو مذهب الجمهور، وذهب أبو الحجاج يوسف بن معزوز إلى أنّ الأربعة الأول هو: تنوين التمكين، وهو تنوين الصرف»<sup>(٣٩)</sup>. قال: «وهو مذهب سيبويه». وقال: «وظاهر قول سيبويه في الذي يسمونه (تنوين الترنّم) أنّه ليس بتنوين؛

إنّما هو: نونٌ بدلٌ من المدّة، لا تنوين»<sup>(٤٠)</sup>. وعلى هذا لا يكونُ التنوينُ إلاّ قسماً واحداً، وهو تنوينُ التمكين، والمسمّى تنوينَ الصرف.

أقول: أمّا أقسامُ التنوين التي عرض لها أبو حيّان فهي ستّة: أربعةٌ تخصّ الاسم، واثنان لا يخصّانه، وموطنهما القوافي، سأعرضُ لها بتفصيلٍ يسير:

• الأولُ تنوينُ التمكين: وهو الذي يلحقُ الأسماءَ العربيةَ المنصرفة، نحو: (زيد، ورجلٍ...) (٤١).  
• الثاني تنوينُ التنكير: وهو الذي يلحقُ بعضَ الأسماءِ المبنية؛ فرقاً بين معرفتها ونكرتها، فيقع في العَلَمِ المختوم بـ(ويهِ) بقياس، نحو: (جاءني عمرويه، وعمرويه آخرُ)، كما يقع في باب اسمِ الفعلِ بالسمع، نحو: (صهِ، ومهِ، وإيهِ)<sup>(٤٢)</sup>. قال الرضي: «وأنا لا أرى منعاً من أن يكون تنوينٌ واحدٌ للتمكّن والتنكير معاً»<sup>(٤٣)</sup>.

• الثالث تنوينُ العوض: وهو اللاحقُ الاسم؛ عوضاً من: حرفٍ أصليٍّ كـ(جوارٍ، وغواشٍ)؛

(٤٠) وممّن نقل رأيه في تنوين الترنّم فحسب: المرادي في مصنّفه: الجنى الداني ١٤٨، وتوضيح المقاصد ٢٨٣/١، وابن هشام في: مغني اللبيب ٤٤٨، وابن عقيل في: المساعد ٦٨٢/٢، وخالد الأزهرّي في: التصريح بمضمون التوضيح ٣٠/١، والسيوطي في: همع الهوامع ٤٠٨/٤، وابن أبي اللطف في: الموضح المين لأقسام التنوين ٧٣.

(٤١) ويُسَمّى أيضاً: تنوين التمكن. والأمكنية، والصرف. يُنظر فيه: سرّ صناعة الإعراب ٤٩٣، وشرح الجزوليّة للأبديّ ٧٨/١، ووصف المباني ٤٠٨، والجنى الداني ١٤٤، ومغني اللبيب ٤٤٥، وأوضح المسالك ١٥/١، وهمع الهوامع ٤٠٥/٤، والموضح المين لأقسام التنوين ٥١.  
(٤٢) يُنظر في تنوين التنكير: الكتاب ١٩٩/٢، وسرّ صناعة الإعراب ٤٩٤، وشرح الجزوليّة للأبديّ ٧٨/١، ووصف المباني ٤٠٨، والجنى الداني ١٤٥، ومغني اللبيب ٤٤٥، والموضح المين ٥٣.  
(٤٣) شرح الكافية ٤٥/١.

(٣٤) تاريخ الإسلام ١٣/٨٠٧.

(٣٥) الأعلام ٨/٢٥٤.

(٣٦) في: البحر المحيط ٨/٤٢٦. ويُنظر: الدرّ المصون ١٠/٣٩٣، واللباب في علوم الكتاب ١٩/٢٥٤.

(٣٧) في: التذييل والتكميل ٣/٢٣١.

(٣٨) في: ارتشاف الضرب ٦٧١.

(٣٩) ممّن نقل رأيي ابن معزوز هذا: ابن عقيل في: المساعد على تسهيل الفوائد ٢/٦٨٢، وخالد الأزهرّي في مصنّفه: التصريح بمضمون التوضيح ٢/٣١٦، وموصل النبيل إلى نحو التسهيل ١٣٩٥.

فإنَّه عوضٌ من الياء، أو عوضاً من حرفٍ زائدٍ كـص (جندل)؛ فإنَّه عوضٌ من ألف (جنادل)، أو عوضاً من مضافٍ إليه مفرداً، وهو تنوين: (كلُّ، وبعض) إذا قُطعتا عن الإضافة، نحو قوله تعالى: ﴿وَكُلًّا صَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ﴾ [الفرقان ٣٩]، أو عوضاً من مضافٍ إليه جملةً، وهو اللاحق لـ(إن) (٤٤) عوضاً من الجملة المحذوفة التي تضاف إليها (إن)، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ حِينِيذٍ تَنْظُرُونَ﴾ [الواقعة ٨٤]. قال ابن أبي الربيع (٦٨٨هـ): «وذهب أبو علي في (الإيضاح) إلى أن هذا التنوين تنوينٌ صرفٍ» (٤٥).

• الرابع تنوينُ المقابلة: وهو في مقابلة النون في: (مسلمين) (٤٦). وذهب الرَّبَّعِيُّ (٤٢٠هـ) إلى أنَّه تنوين صرفٍ (تمكين) (٤٧)، وكذلك فعلُ الزمخشري (٥٣٨هـ)؛ ولذلك لم يذكر هذا النوع

(٤٤) يُنظر في تنوين العوض: الكتاب ٣/٣٠٨، ٣١٠، وسرّ صناعة الإعراب ٥٠٣، وشرح الجزوليّة للأبديّ ٧٩، ٧٨/١، وشرح الكافية الشافية ١٤٢٢-١٤٢٦، ووصف المباني ٤١٠-٤١٤، والجنى الداني ١٤٥، ومغني اللبيب ٤٤٦، ٤٤٧، والمساعد ٦٧٨/٢، والموضح المبين ٥٧.

(٤٥) البسيط ١٧٦. ولم أقف على رأي أبي علي هذا. ورأيتُه للجرجاني في: المقتصد ١٠٢٩ حيث قال: «... فالتنوين في (جوار) بمنزلة التنوين في: (زيد، وعمرو)». ويُنظر: شرح الكافية الشافية ١٤٢٤. وفي: الجنى الداني ١٤٥، ومغني اللبيب ٤٤٦، ٤٤٧، والموضح المبين ٥٨، ٦١ أن الأخصّ ذهب إلى أن تنوين: (إن، وجوار) تنوينٌ صرف.

(٤٦) يُنظر في تنوين المقابلة: سرّ صناعة الإعراب ٤٩٥، وشرح الجزوليّة للأبديّ ٧٩/١، ووصف المباني ٤٠٩، والجنى الداني ١٤٥، ومغني اللبيب ٤٤٥، والموضح المبين ٥٤.

(٤٧) يُنظر رأيه في: شرح الكافية للرضي ٤٦/١، والجنى الداني ١٤٥، والمساعد ٦٧٨/٢، وهمع الهوامع ٤/٤٠٦، والموضح المبين ٥٥.

في (مفصله)، وقد أشار إلى هذا بعضُ النحويين (٤٨). وسماه الشلوبين (٦٤٥هـ): (تنوين المعادلة) (٤٩).  
• الخامس تنوينُ الترّم: وهذا عند ناسٍ كثيرٍ من بني تميم، وقيس. يأتون بالتنوين؛ بدلاً من حرفٍ الإطلاق، بخلاف أهل الحجاز. وهذا التنوين يلحق: الأسماء، والأفعال، والحروف (٥٠). وقد أنكره ابن أبي الربيع؛ معللاً ذلك مستعملٌ عند أقلّ العرب، وأنه لغةٌ ضعيفةٌ لا اعتداد بها (٥١).

• السادس تنوينُ الغالي: وهذا القسم زادَه الأخصّ (٢١٥هـ)، والعروضيون (٥٢). وسُمِّي هكذا «لأنَّ

(٤٨) كشارحِي المفصل: ابن يعيش في ٣٤/٩، وابن الحاجب في ٢٧٣/٢. وكذلك فعل الرضي في: شرح الكافية ٤٦/١.

(٤٩) يُنظر: شرح المقدّمة الجزوليّة الكبير ٢٧٤، ٧٢٣، ٧٢٤. وهو مسبوقةٌ بابن جنّي في: سرّ صناعة الإعراب ٤٩٥. (٥٠) يُنظر في تنوين الترّم: الكتاب ٤/٢٠٦، والأصول ٢/٣٨٦، وسرّ صناعة الإعراب ٥٠١، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٩/٩، وشرح المقدّمة الجزوليّة الكبير ٢٧٥، ووصف المباني ٤١٦، والجنى الداني ١٤٥، وشرح الجمل لابن عصفور ١/١١٠، وشرح التسهيل ١/١١، وشرح الكافية الشافية ١٤٢٨، وشرح الجزوليّة للأبديّ ١/٨٠، وشرح الكافية للرضي ٤٨/١، والموضح المبين ٧٤.

والصواب أن يقال فيه: (تنوين ترك الترّم)؛ فالترّم إلحاقُ الألفِ والياءِ والواوِ ما ينون وما لا ينون؛ لإرادة مدّ الصوت، نحو: (العتابا، ومنزلي، ولائمو)؛ وذلك للفرق بين الكلام الشعريّ الموضوع للغناء، وغيره. أمّا ترك الترّم فهو إلحاق نونٍ مكان حروف المدّ. يُنظر: الكتاب ٤/٢٠٤-٢٠٦، والتسهيل ٢١٧، وشرح الكافية الشافية ١٤٢٧، والجنى الداني ١٤٦، ومغني اللبيب ٤٤٧، والمساعد ٦٧٨/٢، والموضح المبين ٧٥-٧٨.

(٥١) يُنظر: البسيط ١٧٦-١٧٨.

(٥٢) يُنظر في تنوين الغالي: سرّ صناعة الإعراب ٥٠٢، وشرح الجزوليّة للأبديّ ١/٨٢، ووصف المباني ٤١٧، والجنى الداني ١٤٧، ومغني اللبيب ٤٤٨، والمساعد ٦٨١/٢، وهمع الهوامع ٤/٤٠٧، والموضح المبين ٨٣.

الفعل، وفي الحرف، وفي الخط، والوقف، ولحذفهما في الوصل». فهما عنده نونان زائدتان فحسب. وما عدده أبو حيان من أقسام ستّة للتونين هو الأشهر عند النحويين من بعد الأخفش، وقد بلغها ابن هشام في (مغني اللبيب) عشرة أقسام<sup>(٦١)</sup>. أما صاحبنا ابن معزوز فقد جعل التونينات الأربعة الخاصة بالكلام - لا بالقوافي - نوعاً واحداً هو تنوين التمكّن (الصرف)، ناسباً ما اختاره إلى سيبويه، وما وجدتُ لدن بحثي المسألة قولاً صريحاً له في الكتاب، لكنني أظنّ أنّ ابن معزوز بنى على تعميم سيبويه في مطلع كتابه حيث قال<sup>(٦٢)</sup>: «التونين علامة للأمكن عندهم، والأخفّ عليهم».

وإن كانت علته لاختياره هذا غير جليّة؛ لفقدان مصنّفاته، وعدم نقلها وتفصيلها من أبي حيان الناقل الأوّل صراحةً عنه، فإنّ أبا عليّ الشلوّيين المتابع لابن معزوز في رأيه فصلها بقوله<sup>(٦٣)</sup>: «تنوين التمكّن هو الأصل من هذه التونينات كلّها، وهو الأكثر في الكلام، وغيره لم يكثر كثرته، وكأنّه فرعٌ عنه؛ وذلك أنّ تنوين التنكير إنّما أصله تنوين التمكّن؛ وذلك أنّ كثيراً من الأسماء ينصرف في التنكير ولا ينصرف في التعريف، فلمّا اختصّ ذلك بالتنكير تطرّقوا منه إلى أن زادوه؛ لمجرّد التنكير في قولهم: (جاءني سيبويه، وسيبويه آخر) ... وأمّا تنوين العوض فكان أصله أيضاً تنوين التمكّن؛ وذلك أنّ تنوين التمكّن تعاقبه الإضافة، وتكون عوضاً منه في نحو: (جاءني غلامٌ زيد) فطرّقوا من ذلك إلى أن جعلوه عوضاً من

الغلو: تجاوز الحدّ، وحدّ هذا التنوين أن يكون بدلاً من حرف الإطلاق؛ دلالةً على ترك الترنّم، فإذا دخل القافية المقيدة فقد جاوز حدّه، ويخرج به الشعْر عن الوزن، فهو غالٍ بهذا الوجه أيضاً<sup>(٥٣)</sup>. والمشهور أنّ هذا التنوين قسمٌ برأسه، مغايّرٌ لتونين الترنّم، وذهب بعض النحويين ومنهم: ابن يعيش<sup>(٥٤)</sup> (٦٤٣هـ)، والشلوّيين<sup>(٥٥)</sup>، والمالقي<sup>(٥٦)</sup> (٧٠٣هـ) إلى أنّه ضربٌ من تنوين الترنّم. وأنكره بعضهم ومنهم: الزجاج (٣١١هـ)، والسيرافي<sup>(٥٧)</sup> (٣٦٨هـ)، وتأوّلا ما ورد من ذلك<sup>(٥٧)</sup>، وعندهما أنّ القافية المقيدة لا يلحقها حرف الإطلاق، فكذلك لا يلحقها التونين، ونقل ابن مالك (٦٧٢هـ) إنكار السيرافي فحسب، فقال:

### وزيد في التونين غالٍ، وأبي

أبو سعيد - وحده - ذا المذهب<sup>(٥٨)</sup>

وتابعه في إنكاره هذا<sup>(٥٩)</sup>.

ولا بدّ ههنا من تسجيل اعتراض لابن هشام (٧٦١هـ) على تنويني الترنّم، والغالي؛ إذ قال<sup>(٦٠)</sup>: «والحقّ أنّهما نونان زيدتا في الوقف... وليس من أنواع التونين في شيء؛ لثبوتهما مع (أل)، وفي

(٥٣) شرح الكافية للرضي ١/٤٨.

(٥٤) في: شرح المفصل ٩/٣٤.

(٥٥) في: شرح المقدمة الجزوليّة الكبير ٢٧٩.

(٥٦) في: رصف المباني ٤١٨.

(٥٧) يُنظر رأييهما في: الجنى الداني ١٤٧، ومغني اللبيب

٤٤٨، والموضح المبين ٧٣، ٨٤.

(٥٨) شرح الكافية الشافية ١٤٢١.

(٥٩) يُنظر: شرح الكافية الشافية ١٤٣٠، والجنى الداني

١٤٨.

(٦٠) في: أوضح المسالك ١/١٩. وهو مسبوّق بابن مالك،

وابنه. يُنظر: التصريح بمضمون التوضيح ٣/١. وهمع

الهوامع ٤/٤٠٨. ويُنظر الخلاف في هذين التونينين في:

الموضح المبين ٧٣.

(٦١) يُنظر: مغني اللبيب ٤٤٤ - ٤٤٩.

(٦٢) في: الكتاب ١/٢٢.

(٦٣) في: شرح المقدمة الجزوليّة الكبير ٢٧٧ - ٢٧٩.

الإضافة، كما كانت الإضافة عوضاً منه على جهة  
المداولة في الميّنات، نحو: (حينئذٍ، ويومئذٍ). وأمّا  
تنوينُ المعادلة فهو عندي تنوينُ التمكن بعينه إلا  
أنّه كما عادل النون من جمع المذكر وكانت النون  
في جمع المذكر لا تؤثر فيها عللُ منع الصرف،  
حكموا له بحكم ما عادله؛ فلم تؤثر فيه عللُ منع  
الصرف كما لم تؤثر في النون». وممن ذهب مذهب  
ابن معزوز، والشلوبين: ابن مالك<sup>(٦٤)</sup> -تلميذُ  
الشلوبين-.

وأما فيما يتعلّق بإخراج ابن معزوز تنوينَ  
الترّم من أقسام التنوين؛ ذلك أنّه نونٌ بدلٌ من  
المدة لا تنوينٌ فقد نسب ما اختاره إلى سيبويه  
أيضاً، ولا أراه مجانِباً فيما اختاره الصواب؛  
لأسبابٍ منها: قول سيبويه<sup>(٦٥)</sup>: «وأما ناسٌ كثيرٌ  
من بني تميم فإنّهم يبدلون مكانَ المدةِ النونَ فيما  
ينون، وما لم ينون، لَمَّا لم يريدوا الترمّ أبدلوا  
مكانَ المدةِ نوناً، ولفظوا بتمام البناء وما هو منه،  
كما فعل أهل الحجاز ذلك بحروف المدّ. سمعناهم  
يقولون:

يا أَبْتَا عَلكَ أو عَسَاكُنْ»<sup>(٦٦)</sup>

ومنها قول الشلوبين معللاً<sup>(٦٧)</sup>: «أمّا تنوينُ  
القوافي فإنّما هو بدلٌ من حروف الإطلاق؛ لمناسبة

(٦٤) نقل هذا عنه: خالد الأزهرّي في: التصريح بمضمون  
التوضيح ٣١٦/٢، قال: «وجزم ابن مالك في (شرح  
الكافية) بأنّ الصرف عبارة عن التنوينات الأربعة الخاصة  
بالاسم». ولم أقف على رأيه فيها. ويُنظر: التسهيل ٢١٧،  
والمساعد ٦٨٢/٢، وموصل النبيل ١٣٩٥.

(٦٥) في: الكتاب ٢٠٦/٤، ٢٠٧.  
(٦٦) الرجز لرؤية في ديوانه (ما نسب إليه) ص ١٨١.  
وهو له في: الكتاب ٣٧٤/٢، وشرحه للرماني ٦٣٨، ٦٤٤،  
وُفرحة الأديب ١١٩، والمقاصد النحويّة في شرح شواهد  
شروح الألفيّة ١٧٢٩. وبلا نسبة في: المقتضب ٧١/٣.  
(٦٧) في: شرح المقدمة الجزوليّة الكبير ٢٧٩.

حروف المدّ واللين للتنوين، فلا ينبغي أن يعدّ مع  
التنوينات؛ لأنّه بدلٌ من حروف المدّ واللين، فيراعي  
فيه أصله<sup>(٦٨)</sup>، ولكنّهم عدّوه مع التنوينات لَمَّا  
كان لفظه كلفظها؛ مسامحةً.

ومنها ما علّل به ابن أبي الربيع لدن إنكاره  
تنوينَ الترمّ -كما سلف- من أنّه مستعملٌ عند  
أقلّ العرب. والله أعلم.

### الخلاص في أداة التعريف (أل)، وأنواعها:

والموضع الثاني الذي نقله النحويون لابن  
معزوز يتضمّن رأيين له أيضاً: أولهما أنّ أداة  
التعريف قسمٌ واحدٌ، والثاني خالف فيه الجمهور  
وهو أنّها عهديّة فحسب، والناقل عنه هو  
أبو حيّان، قال<sup>(٦٩)</sup>: «وذهب الأستاذ أبو الحجاج  
يوسف بن معزوز إلى أنّ (أل) قسمٌ واحدٌ في  
التعريف، وهي عهديّة سواء أدخلت على واحدٍ،  
أم على اثنين، أو على ما يقع على الجنس، فإذا قلت:  
(جاءني الرّجل) فمعناه: الرجل الذي عهدتُ بيني  
وبينك، أو ما أشبه هذا.

(٦٨) قال محقق (شرح المقدمة الجزوليّة الكبير) أستاذي  
د. العتيبي -حفظه الله- ههنا: «هذه هي حجّة ابن معزوز  
قال: «فيظهر أنّ ذلك من باب إبدال حرف العلة نوناً...»  
التذليل والتكميل ٥/٤١ [أ] نقلًا عن كتاب (التنبيه على  
أغلط الزمخشري) لابن معزوز. فلعلّ الشلوبين أخذ  
عنه هنا؛ لأنّ ابن معزوز احتجّ لهذه المسألة كما ذكر أبو  
حيّان، وقال: إنّ «أطال في ذلك بما يُوقف عليه من كلامه  
في ذلك الكتاب». «التذليل والتكميل ٥/٤٠ ب». قلت: كلامُ  
المحقّق الفاضل زاد من يقيني بأنّ ما نقلته عن الشلوبين  
تعليلاً لرأيي ابن معزوز في مسألتنا هذه هو بعينه تعليل  
صاحبنا. ويُنظر: مقدّمة تحقيق (شرح المقدمة الجزوليّة  
الكبير) ١٢٨. والله أعلم.  
(٦٩) في: التذليل والتكميل ٣/٢٣١، وفي: ارتشاف الضرب  
٩٨٧ بتصرّف.

وإذا قلت: (الدينار خيرٌ من الدرهم) فمعناه: هذا الذي عهدتُ بقلبي على شكل كذا خيرٌ من الذي عهدتُ على شكل كذا، فاللام للعهد أبداً لا تفارقه. انتهى<sup>(٧٠)</sup>. وهو نصٌ كلامه في ردّه على الزمخشريّ في قوله: «تعريف جنس، أو تعريف عهد»<sup>(٧١)</sup>.

وسأناقش كلَّ رأيٍ له على حدة، فأما فيما يتعلّق بكون (أل) قسماً أو اثنين، فقد اختلف في لفظها<sup>(٧٢)</sup>: فذهب الخليل (١٧٥هـ) إلى أنّ الألف واللام جميعاً للتعريف، فهما كلمةٌ واحدةٌ مبنيةٌ من حرفين بمنزلة (قد) في الأفعال<sup>(٧٣)</sup>، تنفصل بنفسها، وعنده أنّ ألفها أصليةٌ من بناء الكلمة، بمنزلة الألف في: (إن، وأن). وتابعه من النحويين: ابن مالك<sup>(٧٤)</sup>.

وذهب سيبويه، وغيره من البصريين والكوفيّين إلى أنّ اللام للتعريف وحدها<sup>(٧٥)</sup>، وأنّ الألف إنّما

زيدت قبلها؛ وصلة إلى النطق بها ساكنة؛ لأنّ الابتداء بالساكن ممتنعٌ في الفطرة، كما أنّ الوقف على متحرّكٍ ممتنعٌ<sup>(٧٦)</sup>، وإنّما فُتحت هذه الهمزة الداخلة على لامٍ التعريف؛ للفرق بينها وبين الداخلة على الأفعال والأسماء<sup>(٧٧)</sup>، فهي لاحقةٌ للأسماء من دون عملٍ فيها. وممّن أخذ بهذا المذهب: المبرد<sup>(٧٨)</sup> (٢٨٥هـ)، وابن كيسان<sup>(٧٩)</sup> (٢٩٩هـ)، والزجاجي<sup>(٨٠)</sup> (٣٣٧هـ)، وابن جنّي<sup>(٨١)</sup> (٣٩٢هـ)، والمالقي<sup>(٨٢)</sup>.

وقد رأى ابن مالك أنّ سيبويه يوافق شيخه الخليل؛ فهو يعبر عن أداة التعريف بـ(أل) كما فعل شيخه، ثمّ قال متحدّثاً عن الهمزة -بعد أن نقل نصّين لسيبويه من الكتاب-: «فلولا أنّه نسبها إلى الزيادة في موضعٍ آخر لحكمتُ بموافقتها الخليل مطلقاً، لكنّ الخليل يحكم بأصالة الهمزة، وأنّها مقطوعةٌ في الأصل كهزمة: (أم، وأن، وأو)، وسيبويه -مع حكمه بزيادتها- يعتدّ بها»<sup>(٨٣)</sup>. فهما عنده مختلفان في نوع الهمزة فقط أزائدة هي، أم أصلية<sup>(٨٤)</sup>.

(٧٠) نقل ناظرُ الجيش -عن شيخه أبي حيّان- رأي ابن معزوز هذا في اختصاص (أل) التعريف بالعهدية فحسب في: تمهيد القواعد ٨٢٥. كما نقله من النحويين: الدماميني في: تعليق الفرائد ٣٥٦/٢، والسيوطي في: همع الهوامع ١/٢٧٤، ٢٧٦. وعن السيوطي نقل الألويسي في تفسيره روح المعاني ١١/١٦٧. (٧١) في: المفصل ٣٢٦.

(٧٢) من مصادر هذا الخلاف التي رجعت إليها: اللامات ٤١، والمفصل ٣٢٦، وشرحه لابن يعيش ٩/١٧-١٩، ولابن الحاجب ٢/٢٦٤، وشرح الكافية للرضي ٣/٢٤٠، ورفص المباني ١٥٨، والتذيل والتكميل ٣/٢١٧-٢٣٠، وهمع الهوامع ١/٢٧١.

(٧٣) يُنظر رأي الخليل، وما استدللّ به في: الكتاب ٣/٣٢٤، ٣٢٥، ١٤٨/٤، والمقتضب ١/٢٢١، وسرّ صناعة الإعراب ٣٣٣، وما بعدها، والمنصف ١/٦٥.

(٧٤) في: شرح التسهيل ١/٢٥٣ حيث ذكر أوجهاً سنّة تعضد رأي الخليل.

(٧٥) يُنظر: الكتاب ٤/١٤٧.

(٧٦) اللامات ٤١.

(٧٧) يُنظر: المنصف ١/٦٥.

(٧٨) في: المقتضب ١/٢٢١، ٢/٩٢.

(٧٩) يُنظر: ابن كيسان النحويّ ٢٧٥. ويُنظر: شرح الكتاب للسيرافي ١٦/٥ (ط. العلمية)، والتذيل والتكميل ٣/٢١٨، ٢٢٢، ٢٢٣. علماً أنّه قال في: الموقفيّ ١١٨: «الألف التي تدخل للتعريف ألفها ألف وصل».

(٨٠) في: اللامات ٤٢.

(٨١) في: سرّ صناعة الإعراب ٣٣٢، ٣٣٥، ٣٤٥، والمنصف ٧٠، ٦٨/١.

(٨٢) في: رفص المباني ١٥٩.

(٨٣) شرح التسهيل ١/٢٥٣، ٢٥٤.

(٨٤) يُنظر رأي ابن مالك هذا في: التصريح بضمون التوضيح ١/١٧٩.

أما أبو حيان فرأى «أنّ مذهب الخليل وسيبويه واحدٌ، وأنّ (أل) حرفٌ ثنائيّ الوضع، بُني على همزة الوصل، ولا م ساكنة»<sup>(٨٥)</sup> فهما عنده متفقان على أنّ الهمزة وصلٌ.

وذهب فريقٌ ثالثٌ إلى أنّ كلا القولين السابقين سائغان، ومنهم: ابن الحاجب<sup>(٨٦)</sup> (٦٤٦هـ). وانفرد الرضيّ (٦٨٦هـ) - فيما رجعت إليه - بذكره مذهباً رابعاً نسبه إلى المبرد؛ فقال: «وذكر المبرد في كتابه (الشافى) أنّ حرفَ التعريف الهمزة المفتوحة وحدها، وإنّما ضمّ إليها اللام؛ لئلا يشتبه التعريف بالاستفهام»<sup>(٨٧)</sup>.

ويظهر من قولة أبي حيان المنقولة عن ابن معزوز أنّه يرى رأي الخليل المتداول عند النحويّين من أنّ (أل) قسمٌ واحدٌ همزته قطعٌ، ولكنّ نقلاً آخر لأبي حيان عنه يُبدي لنا مذهب الرّجل بوضوح، قال أبو حيان مناقشاً ابن مالك: «والمصنّف<sup>(٨٨)</sup> قلّد الزمخشريّ في نسبة ذلك إلى الخليل؛ قال الزمخشريّ<sup>(٨٩)</sup>: «وعند الخليل حرفُ التعريف (أل) كـ(هل، وبل)، وإنّما استمرّ بها التخفيف؛ للكثرة». انتهى. وقد ردّ عليه ذلك أبو الحجاج يوسف بن معزوز، وقال: «إنّما هي في

مذهب الخليل وسيبويه ألف وصل<sup>(٩٠)</sup>، ولكنّه<sup>(٩١)</sup> فهم كلام سيبويه هو وغيره من النحويّين فهم سَوء»، ثمّ ذكر جملةً من نصوص سيبويه التي قدّمناها<sup>(٩٢)</sup>، وقرّر أنّ حرفَ التعريف هو اللام وحدها<sup>(٩٣)</sup>.

فابن معزوز ينسب القول بزيادة همزة (أل) التعريف إلى سيبويه وشيخه الخليل، ونخلص من نقل أبي حيان هذا إلى أنّ ابن معزوز يجعل أداة التعريف اللام وحدها، وهمزتها وصلٌ. والله أعلم.

وأجدني - بعد خوضي في بعض آرائهم وتعليقاتهم - أنحو منحى أبي حيان الذي جعل خلافهم في (أل) هذه زائداً على الحدّ، فيه هوسٌ وتضييعٌ مداً وورقٍ ووقتٍ، وينبغي ألاّ يتشاغل به<sup>(٩٤)</sup>.

وأما فيما يتعلّق بقصر ابن معزوز أنواع (أل) على العهديّة فحسب، فهذا رأيٌ انفرد به؛ إذ إنّ أنواع حرفِ التعريف متفاوتة العدد، مختلفة التقسيمات عند النحويّين، فهي ستّة أنواع عند كلّ من: الزجاجيّ في (اللّامات)<sup>(٩٥)</sup>، وابن عصفور (٦٦٩هـ) في (شرح الجمل)<sup>(٩٦)</sup>، وأربعة عند ابن

(٨٥) التذييل والتكميل ٢٢٢/٣.

(٨٦) في: الإيضاح في شرح المفصل ٢٦٥/٢. ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ ابن مالك ذكر رأياً نسبه إلى المتأخّرين، وهو «أنّ أداة التعريف هي اللام وحدها» هكذا من دون إشارة إلى الهمزة. يُنظر: شرح التسهيل ٢٥٣/١، والتذييل والتكميل ٢١٧/٣، والمساعد على تسهيل الفوائد ١٩٥/١، ١٦٠.

(٨٧) شرح الكافية ٢٤١/٣. ويُنظر: التصريح بمضمون التوضيح ١٧٩/١.

(٨٨) يعني ابن مالك.

(٨٩) في: المفصل ٣٢٦.

(٩٠) نقل القاضي ابن عقيل نسبة ابن معزوز هذه إلى الخليل أنّ همزة (أل) هي همزة وصل. يُنظر: المساعد ١٩٦/١.

(٩١) الضمير يعود على الزمخشريّ.

(٩٢) كان أبو حيان قد استعرض ما قال سيبويه في الكتاب حول (أل) في: التذييل والتكميل ٢١٩/٣، ٢٢٠.

(٩٣) التذييل والتكميل ٢٢١/٣.

(٩٤) يُنظر: التذييل والتكميل ٢٣٠/٣، وهمع الهوامع ٢٧٣/١.

(٩٥) ص ٤٣، وما بعدها.

(٩٦) ١١١/١، ١١٢.

جَنِّي فِي (سَرِّ صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ) (٩٧)، وَثَلَاثَةٌ عِنْدَ كُلِّ مَنْ:

ابن يعيش في (شرح المفصل) (٩٨)، والمالقي في (رصف المباني) (٩٩)، واثنان عند كل من: الزمخشري في (المفصل) (١٠٠)، وابن مالك في (شرح التسهيل) (١٠١)، وابن هشام في (مغني اللبيب) (١٠٢). وأشهر تلك الأنواع (١٠٣):

• أن تكون لأم التعريف لتعريف الجنس، فتدخل على واحد من الجنس؛ لتعريف الجنس جميعه، لا لتعريف الشخص منه، نحو قولنا: (العسل حلو، والخل حامض) فهذا معناه أن كل جزء من العسل الشائع في الدنيا حلو، وأن كل جزء من الخل حامض.

• أن تكون لتعريف العهد، نحو قولك: (جاءني الرجل) تخاطب بهذا من بينك وبينه عهد في رجل تشير إليه، ولولا ذلك لقلت: (جاءني رجل).

• أن تكون لتعريف الحضور، نحو قولك لمن لم تره قط، ولا ذكرته: (يا أيها الرجل أقبل) فهذا تعريف لإشارتك إلى واحد بعينه، ولم يتقدمه ذكر، ولا عهد.

وقد لقي رأي الأستاذ أبي الحجاج بن معزور استحساناً من بعض النحويين؛ فهذا ناظر الجيش (٧٧٨هـ) يقول (١٠٤): «قلت: ولا يبعد عن

(٩٧) ص ٣٥٠.

(٩٨) ١٩/٩، ٢٠.

(٩٩) ص ١٦٣، ١٦٤.

(١٠٠) ص ٣٢٦.

(١٠١) ٢٥٧/١، وما بعدها. ويُنظر: التذييل والتكميل ٢٣١/٣.

(١٠٢) ص ٧٠، ٧٣. حيث قسم العهديّة ثلاثة أقسام، والجنسيّة مثلها.

(١٠٣) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٩/٩، ٢٠.

(١٠٤) في: تمهيد القواعد ٨٢٥، ٨٢٦.

الصواب؛ وقد ذكر السكاكي (١٠٥) في كتابه الموسوم بـ (المفتاح) (١٠٦) أن دلالة (أل) بالوضع إنما هي العهد لا غير، وإن استُفيد من الكلام غير ذلك كالاستغراق مثلاً؛ فإن ذلك من قرائن خارجيّة، وبَحَثَ ذلك [يعني السكاكي]، وقرّره أحسن تقرير، وعلى الناظر تطلبه إن رام ذلك» (١٠٧).

وهذا ابن عصفور يقول (١٠٨): «ولا يبعد عندي أن تسمّى الألف واللام اللتان لتعريف الجنس عهديّتين؛ لأنّ الأجناس عند العقلاء معلومة مذ فهموها، والعهد: تقدّم المعرفة، فالأجناس إذن في نفوسهم معهودة».

### الخلافة في حرفيّة (على) من دون دخول حرف الجرّ (من) عليها:

وهذا هو الموضوع الثالث لابن معزور، الذي وقفت عليه فيما بين يدي من مصنّفات نحويّة، وفيه يذهب مذهباً مخالفاً رأي الجمهور؛ فيجعل

(١٠٥) يوسف بن أبي بكر بن محمّد، أبو يعقوب، من أهل خوارزم. مات سنة (٦٢٦هـ). ترجمته في: معجم الأدباء ٢٨٤٦، وتاريخ الإسلام ١٣/٨٢٨.

(١٠٦) يعني: (مفتاح العلوم) الذي قال فيه معاصر السكاكي ياقوت الحموي: «صنّف (مفتاح العلوم) في اثني عشر علماً، أحسن فيه كلّ الإحسان». وقال الذهبي في تاريخه: «من رأى مصنّفه علم تبخره، ونبأه، وفضله».

(١٠٧) تعرّض السكاكي لقصر اللام على العهديّة فحسب في مواطن من كتابه منها في الصفحات: ١١٦ من دون تفصيل، ٢١٤-٢١٧ حيث فصل. وممن ذكر رأي السكاكي أيضاً: الدماميني في: تعليق الفرائد ٢/٣٥٦.

(١٠٨) فيما نقل عنه: أبو حيّان في: التذييل والتكميل ٣/٢٣٣، والسيوطي في: همع الهوامع ١/٢٧٦، وعن السيوطي نقل الألويسي في: روح المعاني ١١/١٦٧. ولم أقف على كلامه في: (شرح الجمل)، ولا في (المقرّب).

(على) اسماً دائماً، وقد نقله عنه أبو حيان، وعنه نقل الباقر. قال أبو حيان<sup>(١٠٩)</sup>: «(على) التي ينجر ما بعدها مشهورٌ مذهبُ البصريين أنها حرف جرّ.

وزهب: ابن الطراوة<sup>(١١٠)</sup>، وابن طاهر<sup>(١١١)</sup>، وابن خروف<sup>(١١٢)</sup>، وأبو عليّ الرُندي<sup>(١١٣)</sup>، وأبو الحجاج بن معزوز، والأستاذ أبو عليّ<sup>(١١٤)</sup> - في أحد قوليه - إلى أنها اسمٌ، ولا تكون حرفاً، وزعموا

(١٠٩) في: ارتشاف الضرب ١٧٣٢، ١٧٣٣. ويُنظر: التذليل والتكميل ١١/١٥٥، ١٥٦. وممن نقل عن أبي حيان: تلميذه المرادي في: الجنى الداني ٤٧٣ وفيه حُرّف (الرُندي) إلى (الرُبدي)، والبغداديّ في: الخزانة ١٠/١٤٧، ١٤٨، وفي: شرح أبيات مغني اللبيب ٢٢٨/٣.

(١١٠) في: الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح ٨٨. ويُنظر رأيه في: البسيط ٨٤٨، ٨٤٩ حيث ردّ عليه ابن أبي الربيع، وفي: همع الهوامع ٤/١٨٨.

(١١١) يُنظر رأيه في: توضيح المقاصد ٧٦٤، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/٢٦٩.

(١١٢) الذي ورد في باب (حروف الخفض) في شرح الجمل له ٤٨٠: «ومنها ما يشترك لفظه بين الاسم والحرف، نحو: (عن، وعلى)؛ إذا حَفَضْتَ كانتا حرفين، وإن دخل عليهما خافضٌ كانتا اسمين». وعَلَّقَتِ المحققة قائلةً: «نقل بعضُ النحويين لابن خروفٍ رأياً آخرَ، وهو أنّ (على) اسمٌ، ولا تكون حرفاً» ذاكراً مصادر متعدّدة بينها الارتشاف. ولم أقف على رأيه هذا في القسم المطبوع من شرحه على الكتاب، الموسوم بـ(تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب). ويُنظر رأيه في: توضيح المقاصد ٧٦٤، والمساعد ٢/٢٦٩.

(١١٣) ما وقفتُ على رأيه في مصادر أخرى غير التي نقلت عن أبي حيان.

(١١٤) الشلوطين -رحمه الله-. ولم أقف على رأيه هذا المذكور فيما بين يدي من كتبه. وانظره في: توضيح المقاصد ٧٦٤، والمساعد ٢/٢٦٩، وهمع الهوامع ٤/١٨٨.

أن ذلك مذهبُ سيبويه<sup>(١١٥)</sup>. وكونها حرفاً هو مذهبُ الكوفيّين<sup>(١١٦)</sup>.

هذا نصُّ أبي حيان، ولا بدّ من مقدّمة يسيرة؛ للولوج إلى تفصيلٍ لمسألتنا، ومناقشة رأي ابن معزوز؛ فأقول: إنّ موضعَ الحرفيّة في (على) هو إذا كانت معدّية للأفعال، نحو: (عزمتُ على الأمر، وقعدتُ على البساط)<sup>(١١٧)</sup>، وموضعُ الاسميّة فيها إذا دخل عليها حرفُ الجرّ (من)<sup>(١١٨)</sup> نحو قوله<sup>(١١٩)</sup>:

**عَدْتُ مِنْ عَلَيْهِ تَنْفُضُ الطَّلَّ بَعْدَمَا**

**رَأْتُ حَاجِبَ الشَّمْسِ اسْتَوَى فَتَرَفَعَا**<sup>(١٢٠)</sup>  
وإذا كانتِ اسماً فهي مبنيةٌ؛ للزومها الإضافة، واتّحاد لفظها بلفظ الحرفيّة<sup>(١٢١)</sup>. والحرفيّة معناها الاستعلاء بنوعيه<sup>(١٢٢)</sup>: الحسيّ نحو: (ركبتُ على الفرس)، والحكميّ المجازيّ نحو: (عليه دينٌ)، وأمّا الاسميّة فمعناها (فوق).

(١١٥) سيأتي، والتعليق عليه.  
(١١٦) فهي عندهم باقيةٌ على حرفيّتها وإن دخلت عليها (من) الجارة. ينظر مذهبهم في: ارتشاف الضرب ١٧٢٢، وتوضيح المقاصد ٧٦٦، والجنى الداني ٤٧٢، ٤٧٤، والخزانة ١٠/١٤٨.

(١١٧) يُنظر: المنهاج الجليّ في شرح القانون الجزوليّ ٨٢٩/١.

(١١٨) يُنظر: الأزهية ١٩٣، ١٩٤.  
(١١٩) هو يزيد بن الطثريّة. والشاهد في شعره ٤٦.  
(١٢٠) الشاهد بلا نسبة في: المقتضب ٢/٣١٩، ٥٣/٣، والأزهية ١٩٤.

(١٢١) يُنظر: المنهاج الجليّ ١/٨٣١، والإيضاح في شرح المفصل ٢/١٤٩، والمباحث الكاملية ٣/١٥٨، والجنى الداني ٤٧٦.

(١٢٢) يُنظر: المقتضب ١/١٨٤، ١٩٠، واللباب ١/٣٥٩، والإيضاح في شرح المفصل ٢/١٤٩، والمباحث الكاملية ٣/١٥٦، وشرح الجزوليّة للأبزيّ ٢/٢٨، ١٠٢، ١٠٣، ورفص المبانى ٤٣٣.

## آيَتِ حَبِّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمَهُ (١٣٠)

.....

أي: (على حبِّ العراق) لما قلنا أنَّ له مذهباً في جوازِ الحرفيةِ فيها» (١٣١). وأوافقُ ابنَ أبي الربيعِ القائلَ في معرضِ ردِّه على ابنِ الطراوةِ القولَ باسميتها: «أنك إذا قلت: (جلستُ عليك) فليس بمنزلة: (جلستُ فوقك)» (١٣٢). أضف إلى أنَّ أقوالَ سيبويه الثلاثةَ تقرنُ ظرفيةَ (على) بدخولِ (من) عليها فحسب، ولا تتعرَّضُ لـ(على) مجردة، فمذهبُ سيبويه إذن أنَّ (على) اسمٌ، وحرفٌ (١٣٣). وخصَّ البصريُّونَ اسميتها بدخولِ (من) عليها (١٣٤)؛ لأنَّها «لا تدخلُ إلَّا على الاسم» (١٣٥)، ولم يعمِّموا في كلِّ موضع، فإذا لم يدخل عليها حرفٌ جرٌّ فهي حرفٌ لا غير (١٣٦)، فـ«الأصل فيها أن تكون حرفاً، ثمَّ اتَّسعَ فيها؛ واستعملتِ اسماً» (١٣٧). والله أعلم.

(١٣٠) آيَتِ: أقسمت. فالملتَمَسُ يخاطبُ ههنا عمرو بنَ هندٍ ملكَ الحيرةَ لَمَّا حرَّم عليه حَبَّ العراق. والشاهد له في: الكتاب ١/٣٨، والشعر والشعراء ١٨٢، وتحصيل عين الذهب ٧٢، والخزانة ٦/٣٥١ حيث قصَّةُ الشاهد.

(١٣١) وممَّن استدلَّ من النحويِّين بهذا الدليل على أنَّ (على) حرفٌ لا اسمٌ عند سيبويه: ابن أبي الربيع في: البسيط ٨٥٠، والمرادِّي في: الجنى الداني ٤٧٣.

(١٣٢) البسيط ٨٤٩.

(١٣٣) يُنظر: شرح الكتاب للسيراقي ٢/٣١٠، ١٠٦/٥، والبسيط في شرح الجمل ٨٤٩.

(١٣٤) يُنظر: المقتضب ٣/٥٣، وارتشاف الضرب ١٧٢٢، وتوضيح المقاصد ٧٦٤، والمساعد ٢/٢٦٩.

(١٣٥) الأزهية ١٩٤.

(١٣٦) يُنظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢/١٤٩، والجنى الداني ٤٧٠.

(١٣٧) البسيط ٨٤٨.

والذي عليه ابن معزوز وثلته أنَّها اسمية في الحاليتين، متابعين في هذا -على ما رأوا- سيبويه، وحجَّتهم أقوالُ ثلاثةٍ نثرها في مواطن من (كتابه)، لا بدَّ من سردها.

أما أولها فقولُه (١٣٣): «وأما الحروف التي تكون ظرفاً فنحو: خلفَ وأمامَ، وقُدَّامَ ووراءَ، وفوقَ وتحتَ، وعندَ وقِبَلَ، ومعَ وعلى؛ لأنَّك تقول: (من عليك)، كما تقول: (من فوقك)»، وأما الثاني فقولُه (١٣٤): «... كما أنَّ (على) بمنزلة (فوق)، وإن خالفتها في أكثرِ المواضع، سمعنا من العرب من يقول: (نهضتُ من عليه)، كما تقول: (نهضتُ من فوقه)»، وأخيراً قوله (١٣٥): «وهو اسمٌ لا يكون إلَّا ظرفاً؛ ويدلُّك على أنه اسمٌ قول بعض العرب: (نهض من عليه)». وعلى الرغم من أنَّ ابن معزوز وجماعته سبقوا إلى رأيهم بابن كيسان (١٣٦)، وعلى الرغم من أنَّ قول سيبويه الأخير يُظهر في غاية الظهور، ويقطع أنَّ (على) اسمٌ، كما رأى الأَبْذِي (١٣٧) (٦٨٠هـ) إلَّا أنَّني أنساق مع ما حسم به الأَبْذِي نفسه ما كاد يختاره من اسميتها؛ بقوله (١٣٨): «ولولا أنَّ سيبويه جعلها مع حروفِ الجرِّ في قوله (١٣٩):

(١٣٣) الكتاب ١/٤٢٠.

(١٣٤) الكتاب ٣/٢٦٨.

(١٣٥) الكتاب ٤/٢٣١.

(١٣٦) يُنظر: ابن كيسان النحوي ٢٠٧. وقد وافقه الباحثُ الدعجاني؛ معللاً له.

(١٣٧) يُنظر: شرح الجزولية له ٢/٣٠، ١٠٣.

(١٣٨) في: شرح الجزولية ٢/١٠٣، ١٠٤.

(١٣٩) هو الملتَمَسُ الضُّبَعِيُّ. والشاهد في ديوانه ٩٥ وعجزه:

.....

والحَبُّ يَأْكُلُهُ فِي الْقَرْيَةِ السَّوْسُ

**خبر (لا) النافية للجنس إن كان غير معلوم:**  
 وأَجْرُ رأيٍ وقفتُ عليه لابن معزوز هو متابعتُهُ  
 سيبويه في أنْ لكلمة (مصباح) - في الشاهدِ الآتي  
 ذكره - وجهاً إعرابياً واحداً لا غير هو أنّها خبر  
 (لا) التبرئة، وتشنيعهُ على الزمخشريّ تجويزُهُ  
 وجهَ النعت فيها. ونَقَلَ هذا الرأي عنه ابنُ هشامٍ  
 الأنصاريّ فحسب - على ما بان لي - . قال ابن  
 هشامٍ<sup>(١٣٨)</sup>: «يجب ذكرُ الخبر إذا كان غير معلوم،  
 نحو: «لَا أَحَدٌ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ»<sup>(١٣٩)</sup>، وقوله:  
**وَرَدَّ جازرُهُم حَرْفاً مُصَرِّمَةً**

**ولا كريمٍ من الولدان مصبوخٌ**<sup>(١٤٠)</sup>

فإن كان معلوماً التزم حذفه: التميميون<sup>(١٤١)</sup>  
 والنجديون<sup>(١٤٢)</sup>، وأجازَ الوجهين الحجازيون<sup>(١٤٣)</sup>.  
 وهذا البيت مما رُكِب فيه صدرُ البيت على

(١٣٨) في: تخلص الشواهد، وتلخيص الفوائد ٤٢٢-  
 ٤٢٤. وهو كتابٌ مختصرٌ وضعه ابن هشام؛ تفسيراً  
 وتحريراً لشواهد ابن الناظم (٦٨٦هـ) الشعرية في شرحه  
 على ألفية والده ابن مالك - رحمهما الله تعالى - .  
 (١٣٩) في الجامع الصحيح، كتاب النكاح (٦٧)، باب  
 الغيرة (١٠٧)، الحديث رقم (٥٢٢١): «ما أحدٌ أغيرُ من  
 الله»، والحديث رقم (٥٢٢٢): «لا شيءٌ أغيرُ من الله».  
 (١٤٠) البيت بلا نسبة في: المقتضب ٣٧٠/٤، وشرح  
 الكتاب للرماني ٤٠٣، ٤١٠. ولحاتم الطائي في: شرح  
 أبيات سيبويه لابن السراي ٧/٢، ٨. ولرجل من الأنصار  
 من النبيت في: فرحة الأديب ١٢٥، ١٢٦، ولرجل من بني  
 النبيت بن قاصد في: تحصيل عين الذهب ٣٥٢.  
 (١٤١) فبنو تميم «لا يجيزون ظهور خبر (لا) البتة،  
 ويقولون هو من الأصول المرفوضة، ويتأولون ما ورد من  
 ذلك» شرح المفصل لابن يعيش ١٠٧/١.  
 (١٤٢) في: شرح الألفية لابن الناظم ١٤٠: «الطائيون».  
 (١٤٣) يُنظر لغات من ذكر في: شرح المفصل لابن يعيش  
 ١٠٧/١، والتسهيل ٦٧، وشرحه لابن مالك ٥٦/٢، وشرح  
 الجمل لابن عصفور ٢٧٣/٢، والارتشاف ١٢٩٩، ١٣٠٠.

عجز آخر، وقد أوردته: سيبويه<sup>(١٤٤)</sup>، والجرمي في  
 كتاب (الفرخ)، وأبو بكر في (أصوله)<sup>(١٤٥)</sup>، وأبو  
 علي في (إيضاحه)<sup>(١٤٦)</sup>، وتبعهم على ذلك خلقٌ كثيرٌ  
 كالشارح<sup>(١٤٧)</sup>.

ولم يورد الزمخشري في (مفصله) إلا عجزه؛  
 فسلم من ذلك الغلط، ولكنه وقع في غلطٍ آخر، وهو  
 أنه نسب لحاتم الطائي<sup>(١٤٨)</sup>، كما غلط الجرمي؛  
 إذ نسب البيت كله لأبي ذؤيب<sup>(١٤٩)</sup>، والصواب  
 أنه لرجل جاهلي من بني النبيت<sup>(١٥٠)</sup>، اجتمع  
 هو، وحاتم، والنابغة الذبياني عند ماوية بنت  
 عفزر؛ خاطبين لها، فقدّمت حاتماً عليهم؛  
 وتزوجته؛ فقال هذا الرجل<sup>(١٥١)</sup>:

**هَلَّا سَأَلْتُ النَّبِيَّتِينَ مَا حَسَبِي**

**عند الشتاء إذا مهبّت الرياحُ**

**ورد جازرُهُم حرفاً مُصَرِّمَةً**

**في الرأس منها وفي الأضلاع تمليحُ**

(١٤٤) في: الكتاب ٢/٢٩٩ من دون نسبة.  
 (١٤٥) (١٤٥) ١/٣٨٥ من دون نسبة.  
 (١٤٦) في: الإيضاح، باب (النفسي بـ(لا)) ص ١٩٤ ومن  
 دون نسبة أيضاً.  
 (١٤٧) يعني ابن الناظم في شرحه على الألفية ص ١٤٠  
 الذي نسب الشاهد إلى حاتم.  
 (١٤٨) المفصل ٢٩. والبيت الشاهد ليس لحاتم الطائي،  
 وهو في: ديوان شعره (زيادات الديوان، وما نسب لحاتم،  
 وليس له) ص ٣١١.  
 (١٤٩) وليس في شعره في: ديوان الهذليين. ويُنظر نسبته  
 هذه إلى الجرمي في: شرح شواهد الإيضاح لابن برّي ٢٠٥،  
 وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٧/١، وحواشي المفصل ٨٦،  
 والإيضاح في شرح المفصل ١/١٨٤.  
 (١٥٠) حي من الأنصار، واسم النبيت: عمرو بن مالك بن  
 الأوس. يُنظر: الاشتقاق ٤٣٧.  
 (١٥١) القصة في: الأخبار الموقّعات ٣٥١-٣٥٥، والشعر  
 والشعراء ٢٤٤-٢٤٨ والبيت الملقّق المستهدف منسوبٌ  
 إلى النبيت في المرجعين.

## إذا اللقّاحُ غدت مُلقَى أصرتّها

### ولا كريم من الولدان مصبوخ<sup>(١٥٢)</sup>

وجزم سيبويه بأنّ (مصبوخاً) خبر<sup>(١٥٣)</sup>، كما جزم به الشارح<sup>(١٥٤)</sup>. وأجازه: الجرمي<sup>(١٥٥)</sup>، والفارسي<sup>(١٥٦)</sup>، وأجازا أن يكون صفةً لـ (كريم) على الموضع، والخبر محذوفٌ. وتبعهما الزمخشري<sup>(١٥٧)</sup>؛ فقال -بانياً على توهمه أنّه لحاتم-: «يحتمل أنّه ترك طائيتّه إلى اللّغة الحجازيّة، ويحتمل أنّه قدره صفةً»<sup>(١٥٨)</sup>. قال

(١٥٢) قال ابنُ السّيرافي: «اللقّاح: جمع (لقحة) وهي الناقّة ذات اللّبن. والأصرة: جمع (صرار) وهو ما يشدّ على ضرع الناقّة؛ لتلأ يرضعها فصيلها. يريد أنّهم ألّقوا الأصرة؛ لأنّه لم يكن في الإبل ذات لبّ فتصّر. يصف جهداً وجدباً ذهب فيه الألبان.

والولدان: الصبيان، الواحد (وليد). والمصبوخ: الذي يُسقى عند الإصباح. يريد أنّه لم يكن عندهم من اللّبن ما يسقي هذا الصبي.

والجائر: الذي ينحرُ الناقّة... والتمليح: بقيّة بقيت من شحم. والحرف: الضامر. والمصرمة: التي لم يبقَ فيها لبّ. يريد أنّ الجائر لم يجد ناقّةً سميّةً. شرح أبيات سيبويه ٨/٢. «والأصلاء: جمع (صلاً) وهو ما حول الذّب». تخليص الشواهد ٤٢٤.

(١٥٣) بقوله معلّقاً على الشاهد: «لمّا صار خبراً جرى على الموضع: لأنّه ليس بوصف، ولا محمول على (لا)؛ فجرى مجرى (لا أحد فيها إلا زيد)». الكتاب ٣٠٠/٢.

(١٥٤) يُنظر: شرحه على الألفيّة ١٤٠.

(١٥٥) يُنظر رأيه في: شرح شواهد الإيضاح ٢٠٦، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٧/١.

(١٥٦) في: الإيضاح ١٩٤ حيث قال: «إن شئت جعلت (مصبوخاً) صفةً على الموضع وأضمرت الخبر، وإن شئت جعلته خبراً».

(١٥٧) حديث ابن هشام عن تركيب البيت الشاهد، ومواطنه عند أئمّة النحويين، والخلاف في نسبته، ووجهي (مصبوخ) إلى ههنا بتمامه في: المقاصد النحويّة ٨١٩، ٨٢١. وفيه أنّ الجرمي اختار وجه الرفع!!

(١٥٨) المفصل ٣٠، والنقل عنه بتصريف.

ابن معزوز: «وهذا جهلٌ بما قال سيبويه؛ فإنّه جزم بأنّه خبرٌ، وهو الصواب؛ فإنّ المراد أنّه لا كريم يُصبخُ، ولم يرد أن ينفي وجود الولدان المصبوحين، وإذا قدر خبراً لم يقع النفي على وجودهم، بل يقع على المصبوح؛ لأنّ الخبر محطّ النفي».

أقول: فالمسألة خلافية، وأصلها أنّ (مصبوخاً) يجوز أن يكون صفةً للمنفي على الموضع، ويضمّر الخبر، وعليه بنو تميم، ويجوز أن يكون خبراً، كما قال أهل الحجاز<sup>(١٥٩)</sup> «فمن نصّ على أنّها خبرٌ لـ (لا) جعلها «وما عملت فيه في موضع اسم مبتدأ، ويجوز أن يكون (مصبوخ) نعتاً لاسمها محمولاً على الموضع، ويكون الخبر محذوفاً؛ لعلم السامع، وتقديره: (موجودٌ)، ونحوه»<sup>(١٦٠)</sup>، فيصير التقدير: (ولا كريماً مصبوخاً موجوداً).

وممن تابع سيبويه في جزمه القول بالخبريّة من النحويين: الرّماني<sup>(١٦١)</sup> (٣٨٤هـ)، والصيمري<sup>(١٦٢)</sup> (ق ٤هـ)، وابن الطراوة (٥٢٨هـ) الذي شنّع على أبي عليّ الفارسي (٣٧٧هـ) تجويزه وجه النعت في (مصبوخ)<sup>(١٦٣)</sup>.

(١٥٩) شرح المفصل لابن يعيش ١٠٧/١.

(١٦٠) تحصيل عين الذهب ٣٥٢.

(١٦١) في: شرحه على الكتاب ٤١٠.

(١٦٢) في: التبصرة والتذكرة ٣٩٢.

(١٦٣) يُنظر: الإفضاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح ٨٥ حيث قال: «ولا يجوز النعت في هذا بحالٍ...». ونقل أبو حيّان عنه مقالة أخرى في الارتشاف ١٢٩٩ قال: «وزعم ابن الطراوة أنّه يمكن أن يكون صفةً، والخبر محذوفٌ، أي في الوجود».

وممن تابع الجرمي (٢٢٥هـ) منهم - إضافة إلى الفارسي- في جواز الخبرية والنعية: المبرد<sup>(١٦٤)</sup>، وتلميذه ابن السراج<sup>(١٦٥)</sup> (٣١٦هـ)، والجرجاني<sup>(١٦٦)</sup> (٤٧١هـ)، والأعلم الشنتمري<sup>(١٦٧)</sup> (٤٧٦هـ)، وابن الحاجب<sup>(١٦٨)</sup>. فظهر من هذا أن الزمخشري متابع في رأيه بعض من سبقه من أئمة النحو، وما أرى تشنيع ابن معزوز لرأيه إلا تحاملاً منه عليه، ومتابعة لابن الطراوة، وإلا فلم لم يشنع على من سبقه من الأئمة؟! والله أعلم.

## المصادر والمراجع:

### أولاً: الرسائل الجامعية:

- الأبذي، ومنهجه في النحو، مع تحقيق السفر الأول من شرحه على الجزولية: (رسالة دكتوراه) تح: سعد الغامدي، بإشراف: د. محمد إبراهيم البنا، جامعة أم القرى ١٤٠٥، ١٤٠٦هـ.

- حواشي المفصل: للشلوبين (٦٤٥) (رسالة ماجستير) تح: حماد الثمالي، بإشراف: د. يوسف الضبع، جامعة أم القرى، ١٩٨٢م.

- شرح الجزولية: للأبذي (٦٨٠هـ) ج ٢ (رسالة ماجستير) تح: سعيد الأسمرى، ١٤٢٤هـ، بإشراف: د. سعد الغامدي، جامعة أم القرى.

- شرح كتاب سيبويه: للرماني (٣٨٤هـ) (من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال) تح: سيف العريفي، بإشراف: د.

(١٦٤) في: المقتضب ٣٦٩/٤، ٣٧٠ وجعل النعت على الموضوع أحسن.

(١٦٥) في: الأصول ٣٨٥/١ ووافق شيخه المبرد في جعل النعت أحسن.

(١٦٦) في: المقتصد في شرح الإيضاح ٨٠٣.

(١٦٧) في: تحصيل عين الذهب ٣٥٢.

(١٦٨) في: الإيضاح في شرح المفصل ١/١٨٣.

تركي العتيبي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٩٩٨م.

- ابن كيسان النحوي: (رسالة ماجستير) إعداد: محمد بن حمود الدعجاني، بإشراف: د. راشد بن راجح الشريف، جامعة الملك عبد العزيز، ١٩٧٧-١٩٧٨م.

- المباحث الكاملة في شرح المقدمة الجزولية: للورقي (٦٦١هـ) ج ٣ (رسالة ماجستير) تح: مهتد عمر رنة، جامعة البعث، ٢٠١٣م، بإشراف: د. وليد السراقي.

- المنهاج الجلي في شرح القانون الجزولي: لابن جعفر الإربلي (كان حياً ٦٣٧هـ) ج ١ (رسالة دكتوراه) تح: عبد الرحمن الخضيري، بإشراف د. محمد علي سلطاني، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٩٩٠م.

- موصل النبيل إلى نحو التسهيل: للأزهري (٩٠٥هـ) (رسالة دكتوراه) إعداد: ثريا إسماعيل، بإشراف: د. عبد الفتاح بحيري إبراهيم، جامعة أم القرى، ١٩٩٨م.

### ثانياً: المطبوعة:

- الأخبار الموقفات: للزبير بن بكار (٢٥٦هـ) تح: د.

سامي مكّي العاني، عالم الكتب، بيروت، ط ٢، ١٩٩٦م.

ارتشاف الصرب من لسان العرب: لأبي حيّان الأندلسي (٧٤٥هـ) تح: د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٩٩٨م.

- الأزهية في علم الحروف: للهرودي (٤١٥هـ) تح: عبد

المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، د. ط، ١٩٩٣م.

- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين: لليمانّي (٧٤٣هـ) تح: د. عبد المجيد دياب، مركز الملك فيصل

للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ط ١، ١٩٨٦م.

- الاشتقاق: لابن دريد (٣٢١هـ) تح: عبد السلام هارون،

- دار الجيل، بيروت، ط ١، ١٩٩١ م.
- الأصول في النحو: لابن السراج (٣١٦هـ) تح: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٣، ١٩٩٦ م.
- الأعلام: للزركلي (١٩٧٦ م)، دار العلم للملايين، بيروت، ط ١٠، ١٩٩٢ م.
- الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في كتاب الإيضاح: لابن الطراوة (٥٢٨هـ) تح: د. حاتم صالح الضامن، عالم الكتب، بيروت، ط ٢، ١٩٩٦ م.
- أمثلة الجزوليّة: للشلوبين (٦٤٥هـ) تح: د. تركي العتيبي، دار صادر، بيروت، ط ٢، ٢٠٠٩ م.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة: للقفطي (٦٤٦هـ) تح: محمّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ط ١، ٢٠٠٤ م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: لابن هشام (٧٦١هـ) تح: محمّد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، د. ط، د. ت.
- الإيضاح: للفارسي (٣٧٧هـ) تح: د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، ط ٢، ١٩٩٦ م.
- الإيضاح في شرح المفصل: لابن الحاجب (٦٤٦هـ) تح: د. إبراهيم عبد الله، دار سعد الدين، دمشق، ط ٢، ٢٠١٠ م.
- البحر المحيط: لأبي حيّان (٧٤٥هـ) تح: د. عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ٢٠٠٢ م.
- اليسيط في شرح جمل الزجاجي: لابن أبي الربيع (٦٨٨هـ) تح: د. عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٩٨٦ م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: للسيوطي (٩١١هـ) تح: محمّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ط ١، ٢٠٠٦ م.
- البلغة في تراجم أمّة النحو واللغة: للفيروز أبادي (٨١٧هـ) تح: محمّد المصري، دار سعد الدين، دمشق، ط ١، ٢٠٠٠ م.
- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: للذهبي (٧٤٨هـ) تح: د. بشّار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ٢٠٠٣ م.
- تاريخ الخلفاء: للسيوطي (٩١١هـ) تح: اللجنة العلميّة بمركز دار المنهاج للدراسات والتحقيق العلمي، مطبوعات وزارة الأوقاف في قطر، ط ٢، ٢٠١٣ م.
- التبصرة والتذكرة: للصيمري (٤هـ) تح: د. فتحي أحمد مصطفى عليّ الدين، جامعة أم القرى، مكّة المكرّمة، ط ١، ١٩٨٢ م.
- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب: للأعلم الشنتمري (٤٧٦هـ) تح: د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٩٩٤ م.
- تخليص الشواهد، وتلخيص الفوائد: لابن هشام (٧٦١هـ) تح: د. عبّاس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٩٨٦ م.
- التذيل والتكميل في شرح التسهيل: لأبي حيّان الأندلسي (٧٤٥هـ) تح: د. حسن هندواوي، (الأجزاء ١-٥) دار القلم، دمشق، ط ١، (٩٨-٢٠٠٢ م)، و(الأجزاء ٦-١٢)، دار كنوز إشبيلية، الرياض، ط ١، (٢٠٠٥-٢٠١٤ م).
- تسهيل الفوائد، وتكميل المقاصد: لابن مالك (٦٧٢هـ) تح: محمّد كامل بركات، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، د. ط، ١٩٦٨ م.
- التصريح بمضمون التوضيح: للأزهري (٩٠٥هـ) تح: محمّد باسل عيون السود، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط ١، ٢٠٠٠ م.
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: للدماميني (٨٢٧هـ)

- تح: د. محمّد المفدّى، ط ١، ١٩٨٣ م.
- التكملة لكتاب الصلاة: لابن الأبار (٦٥٨هـ) تح: د. بشّار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط ١، ٢٠١١ م.
- تمهيدُ القواعد بشرح تسهيل الفوائد: لناظر الجيش (٧٧٨هـ) تح: مجموعة من الباحثين، دار السلام، القاهرة، ط ١، ٢٠٠٧ م.
- تنقيحُ الأبواب في شرح غوامض الكتاب: لابن خروف (٦٠٩هـ) تح: خليفة محمّد خليفة بديري، منشورات كليّة الدعوة الإسلاميّة، ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي، ليبيا، د.ط، د.ت.
- توضيحُ المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك: للمراديّ (٧٤٩هـ) تح: د. عبد الرحمن سليمان، دار الفكر العربيّ، القاهرة، ط ١، ٢٠٠١ م.
- التوطئة: للشلوبين (٦٤٥هـ) تح: د. يوسف أحمد المطوع، د.ط، د.ت.
- الجامعُ الصحيح: للبخاريّ (٢٥٦هـ) تح: محبّ الدين الخطيب، ومحمد فؤاد عبد الباقي، وقصي محبّ الدين الخطيب، المطبعة السلفيّة، القاهرة، ط ١، ١٤٠٠هـ.
- الجنى الداني في حروف المعاني: للمراديّ (٧٤٩هـ) تح: د. فخر الدين قباوة، وأ. محمّد نديم فاضل، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط ١، ١٩٩٢ م.
- خزائنُ الأدب ولبّ لباب لسان العرب: للبغداديّ (١٠٩٣هـ) تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، ط ٤، ١٩٩٧ م.
- الدرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون: للسمين الحلبيّ (٧٥٦هـ) تح: د. أحمد محمّد الخراط، دار القلم، دمشق، ط ٢، ٢٠٠٣ م.
- الديباجُ المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب: لابن فرحون المالكيّ (٧٩٩هـ) تح: د. محمّد الأحمدى أبو النور، دار التراث، القاهرة، د.ط، د.ت.
- ديوان الإسلام: للغزّيّ (١١٦٧هـ) تح: سيّد كسروي حسن، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط ١، ١٩٩٠ م.
- ديوان رؤبة بن العجاج: صحّحه، ورثّبه: وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة، الكويت، د.ط، د.ت.
- ديوان شعر حاتم بن عبد الله الطائيّ، وأخباره: صنعة: يحيى بن مُدرك الطائيّ، رواية: هشام بن محمّد الكلبيّ، تح: د. عادل سليمان جمال، مطبعة المدنيّ، القاهرة، د.ط، د.ت.
- ديوان شعر المتلمّس الضُّبَعِيّ (رواية الأثرم، وأبي عبيدة عن الأصمعيّ): تح: حسن كامل الصيرفيّ، معهد المخطوطات العربيّة، القاهرة، د.ط، ١٩٧٠ م.
- ديوان الهذليّين: القسم الأول (شعر أبي ذؤيب، وساعدة بن جؤيّة)، مطبعة دار الكتب المصريّة، القاهرة، ط ١، ١٩٤٥ م.
- رصفُ المباني في شرح حروف المعاني: للمالقيّ (٧٠٣هـ) تح: د. أحمد محمّد الخراط، دار القلم، دمشق، ط ٣، ٢٠٠٢ م.
- رُوح المعاني في تفسير القرآن العظيم، والسبع المثاني: للألوسيّ (١٢٧٠هـ) دار إحياء التراث العربيّ، د.ط، د.ت.
- الروضُ المعطار في خبر الأقطار: لابن عبد المنعم الحميريّ (٧٢٧هـ) تح: د. إحسان عبّاس، مكتبة لبنان، بيروت، ط ٢، ١٩٨٤ م.
- سرّ صناعة الإعراب: لابن جنّيّ (٣٩٢هـ) تح: د. حسن هندواي، دار القلم، دمشق، ط ٢، ١٩٩٣ م.
- شرح أبيات سيبويه: لابن السيرافيّ (٣٨٥هـ) تح: د. محمّد الريح هاشم، دار الجيل، بيروت، ط ١، ١٩٩٦ م.

- شرح أبيات مغني اللبيب: للبغدادي (١٠٩٣هـ) تح: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث، دمشق، ط٢، ١٩٨٨م.
- شرح ألفية ابن مالك: لابن الناظم (٦٨٦هـ) تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت. ط١، ٢٠٠٠م.
- شرح التسهيل: لابن مالك (٦٧٢هـ) تح: عبد الرحمن السيد، ودمحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١، ١٩٩٠م.
- شرح جمل الزجاجي: لابن عصفور (٦٦٩هـ) تح: د. صاحب أبو جناح، د. ط، د. ت.
- شرح الرضي (٦٨٦هـ) على الكافية: تح: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ط٢، ١٩٩٦م.
- شرح شواهد الإيضاح: لابن بري (٥٨٢هـ) تح: د. عيد مصطفى درويش، مراجعة: د. محمد مهدي علام، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، د. ط، ١٩٨٥م.
- شرح الكافية الشافية: لابن مالك (٦٧٢هـ) تح: د. عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث، دمشق، ط١، ١٩٨٢م.
- شرح كتاب سيبويه: للسيرافي (٣٦٨هـ) تح: أحمد حسن مهدي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٨م.
- شرح المفصل: لابن يعيش (٦٤٣هـ) توزيع مكتبة المتنبي، القاهرة، د. ط، د. ت.
- شرح المقدمة الجزولية الكبير: للشلوبين (٦٤٥هـ) تح: د. توكي العتيبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٩٤م.
- الشعر والشعراء: لابن قتيبة (٢٧٦هـ) تح: أحمد محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، د. ط، د. ت.
- شعر يزيد بن الطُّنَّيْرِيَّة: صنعة د. حاتم الضامن، مطبعة أسعد، بغداد، د. ط، د. ت.
- الصلاة: لابن بشكوال (٥٧٨هـ)، ومعه: صلاة الصلاة: لابن الزبير (٧٠٨هـ) تح: شريف أبو العلا العدوي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط١، ٢٠٠٨م.
- فُرْحَةُ الأديب في الرد على ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه: للأسود الغنيجاني (كان موجوداً ٤٣٠هـ) تح: د. محمد علي سلطاني، دار النبراس، د. ط، د. ت.
- الكتاب: لسيبويه (١٨٠هـ) تح: عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت، د. ط، د. ت.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: حاجي خليفة (١٠٦٧هـ) دار إحياء التراث العربي، بيروت، د. ط، د. ت.
- اللامات: للزجاجي (٣٣٧هـ) تح: د. مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٩٨٥م.
- اللباب في علل البناء والإعراب: للعكبري (٦١٦هـ) تح: د. غازي طليمات، ودمحمد عبد الإله نبهان، مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، ط١، ١٩٩٥م.
- اللباب في علوم الكتاب: لابن عادل الدمشقي (بعد ٨٨٠هـ) تح: عادل أحمد عبد الموجود، وزملائه، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
- المساعد على تسهيل الفوائد: لابن عقيل (٧٦٩هـ) تح: د. محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط٢، ٢٠٠١م.
- المستملح من كتاب التكملة: للذهبي (٧٤٨هـ) تح: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط١، ٢٠٠٨م.
- معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب): لياقوت الحموي (٦٢٦هـ) تح: د. إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.

- معجمُ البلدان: لياقوت الحمويّ (٦٢٦هـ) دار صادر، بيروت، د.ط، ١٩٧٧م.
- معجمُ المؤلّفين: عمر رضا كحالة، مؤسّسة الرسالة، بيروت، ١، ١٩٩٣م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب: لابن هشام (٧٦١هـ) تح: د.مازن المبارك، ومحمّد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، د.ط، د.ت.
- المفصل في علم العربية: للزمخشريّ (٥٣٨هـ) دار الجيل، بيروت، ٢، د.ت.
- المقاصد النحويّة في شرح شواهد شروح الألفيّة: للعينيّ (٨٥٥هـ) تح: مجموعة من الباحثين، دار السلام، القاهرة، ١، ٢٠١٠م.
- المقتصد في شرح الإيضاح: للجرجانيّ (٤٧١هـ) تح: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، د.ط، ١٩٨٢م.
- المقتضب: للمبرّد (٢٨٥هـ) تح: محمّد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ط، د.ت.
- المقرّب: لابن عصفور (٦٦٩هـ) تح: أحمد الجوّاري، وعبد الله الجبوريّ، ١، ١٩٧٢م.
- النصف: لابن جنّيّ (٣٩٢هـ) تح: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبيّ وأولاده، مصر، ١، ١٩٥٤م.
- الموسوعة الميسّرة في تراجم أئمّة التفسير والإقراء والنحو واللّغة: لمجموعة من الباحثين، سلسلة إصدارات مجلّة الحكمة، بريتانيا، ١، ٢٠٠٣م. ص
- الموضح المبين لأقسام التنوين: لابن أبي اللطف (٩٢٨هـ) تح: محمّد عامر أحمد حسن، مكتبة الصفا، ومكتبة المجلّد العربيّ، القاهرة، د.ط، ١٩٨٨م.
- الموفقي: لابن كيسان (٢٩٩هـ) تح: د. عبد الحسين الفتليّ، وهاشم طه شلاش، نُشر في مجلّة المورد، بغداد، المجلّد الرابع، العدد الثاني، ١٩٧٥م.
- هديّة العارفين (أسماء المؤلّفين، وآثار المصنّفين): لإسماعيل البغداديّ (١٣٣٩هـ) دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، د.ط، د.ت.
- همعُ الهوامع في شرح جمع الجوامع: للسيوطيّ (٩١١هـ) تح: د.عبد العال سالم مكرم، مؤسّسة الرسالة، بيروت (الأجزاء: الأوّل، والثاني، والثالث)، د.ط، ١٩٩٢م.
- ودار البحوث العلميّة، الكويت (الأجزاء: الرابع، والخامس، والسادس، والسابع)، د.ط، ١٩٧٩م.
- السوافي بالوفيات: للصفديّ (٧٦٤هـ) تح: أحمد الأرنؤوط، تركي مصطفى، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، ١، ٢٠٠٠م.